

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٣٩

الجمعة، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد خير
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي آه
	رواندا	السيد ندوهونغيري
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة موروكايتيه
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1450010 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، للمشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد سيمونوفيتش، الذي ينضم إلى اجتماع اليوم عن طريق التداول عبر الفيديو من زغرب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما مرة أخرى بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

في ٢٨ تموز/يوليه، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التقرير الشهري الرابع لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي يغطي الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. سوف أسلط الضوء اليوم على النتائج الأساسية للتقرير، وسوف أركز على التدهور السريع للحالة في شرق البلد وأقدم مستجدات بشأن الحالة منذ ١٥ تموز/يوليه.

في البداية، أود أن أقول إن إسقاط الطائرة المدنية الماليزية، الذي وقع في ١٧ تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل ٢٩٨ شخصا، أمر يدعو إلى أسفنا وتعاطفنا بالإجماع مع أسر الضحايا، ويثير غضبنا. وفي حين أن إسقاط الطائرة قد يشكل جريمة حرب، فهناك حاجة إلى إجراء تحقيق شامل وفعال ومستقل ومحيد لتحديد حقائق وملابسات الحادث. يجري الآن ذلك التحقيق، لكن من المثير للقلق ما نأ إلى علمنا من أن الحالة الأمنية غير المستقرة في موقع الحادث لا تزال تعرقل عمل المحققين الدوليين، على الرغم من إعلان منطقة لوقف إطلاق النار من جانب حكومة أوكرانيا حول المنطقة. إن الحاجة ملحة إلى وقف القتال، وتأمين موقع تحطم الطائرة. وفي الوقت نفسه، يجب بطبيعة الحال أن تكون هناك مساءلة على نطاق أوسع لأولئك المسؤولين عن جرائم الحرب الأخرى، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، والانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان، على النحو الذي وثقته النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان.

أما القتال العنيف في مناطق دونيتسك ولوهانسك في شرق أوكرانيا فهو أمر مقلق للغاية. وتفيد تقارير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان بوقوع خسائر متعاطمة وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية. ويدفع جميع الأوكرانيين ثمنا يزداد غلوا. وكما يعلم المجلس، فإن وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة كان ساريا لمدة ١٠ أيام، في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه. ويصف التقرير التصاعد السريع الذي حدث في وتيرة الأعمال القتالية منذ انتهاء وقف إطلاق النار هذا، الذي يشير التقرير إلى انتهاكه أكثر من ١٠٠ مرة. ويشير التقرير أيضا إلى التزايد السريع في الكفاءة المهنية للجماعات المسلحة، التي يتزايد حسن تنظيمها وتجهيزها بالأسلحة الثقيلة. ولا تضم قيادتها السياسية والعسكرية أوكرانيين فحسب، لكنها تضم أيضا مواطنين من الاتحاد الروسي.

وفي الآونة الأخيرة، وفيما استعادت حكومة أوكرانيا السيطرة على مزيد من الأراضي في الشرق كانت سابقا تحت سيطرة الجماعات المسلحة، تم تحرير العديد من الرهائن أو الافراج عنهم من خلال المفاوضات. ولكن، اعتبارا من ٥ آب/ أغسطس، لا تزال أماكن وجود ٤٦٥ شخصا مجهولة.

وحالة الأطفال المتضررين من الصراع مقلقة بشكل خاص، وهي تتطلب التزامات أكثر تضافرا من جميع الأطراف، بغية كفالة الحماية الفعالة لهؤلاء الأطفال. وفي حين يبدو أن جهودا كبيرة قد بذلت لإجلاء الأطفال من منطقة الأعمال القتالية، فهناك وفقا لأمين المظالم في أوكرانيا حوالي ٣٠٠ طفل ما زالوا في عدة دور للأيتام التي تقع في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. الأطفال لديهم نقاط ضعف محددة في هذا السياق، والادعاءات المتعلقة بعمليات الخطف أو محاولات الخطف لا تزال مستمرة.

لقد أعلنت سلطات الاتحاد الروسي في ٨ تموز/يوليه أن طيارا عسكريا سابقا من أوكرانيا محتجزا في مركز احتجاز مخصص لما قبل المحاكمة في الاتحاد الروسي، وأنه ستوجه إليها تهمة التواطؤ في مقتل اثنين من الصحفيين في التلفزيون الروسي قرب لوهانسك بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه. أما ظروف القبض عليها فهي مثيرة للجدل. السلطات الروسية تقول إنها عبرت الحدود إلى داخل الاتحاد الروسي بملء إرادتها وألقي القبض عليها في وقت لاحق نظرا لأنه لم تكن بحوزتها وثائق، وكانت تتنكر كلاجئة. وتقول الحكومة الأوكرانية إنها اختطفت في لوهانسك على أيدي الجماعات المسلحة، واقتيدت إلى الاتحاد الروسي في عملية جرت بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الروسية. وقد سُمح للقنصل الأوكراني بزيارتها في ١٦ تموز/يوليه. وهي لا تزال قيد الاحتجاز.

إن القتال في المراكز السكانية وحولها يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح، وأضرار كبيرة جدا في الممتلكات والبنية التحتية للمدنيين. وينبغي تذكير كلا الجانبين بضرورة أن

وفي ٢ تموز/يوليه، تم تقديم مقترحات دستورية، بما في ذلك بشأن اللامركزية، وهياكل الحكم المحلي، والحفاظ على استخدام اللغة الروسية. كانت تلك من بين الشواغل الرئيسية لدى السكان الناطقين باللغة الروسية في شرق البلد. وفي الوقت نفسه، تدهورت حالة حقوق الإنسان بشدة في جيوب في إقليم لوهانسك ودونيتسك، اللذين ما زالا خاضعين لسيطرة الجماعات المسلحة وحيث تقوم الحكومة بعملياتها الأمنية.

ويورد التقرير تفاصيل عما يمكن أن يوصف بعهد من الخوف والرعب في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، مقترنا باختيار القانون والنظام. وقد وردت تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاحتجاز والتعذيب والإعدام في تلك المناطق، وقد زادت جميعها من الرعب الذي يشعر به المدنيون المحاصرون هناك أو المحتجزون كرهائن. يجب القيام بالمزيد من أجل حماية حياة الأبرياء وتقديم الجناة للمساءلة. ويجب أن يبدأ ذلك بوقف فوري للأعمال العدائية.

ومنذ نيسان/أبريل، اختطفت الجماعات المسلحة ٩٢٤ شخصا، بما في ذلك ٨١١ من السياسيين والصحفيين والمهنيين والطلاب وغيرهم من المدنيين والمراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في حين تم احتجاز ١١٣ من الجنود وحرس الحدود العسكريين وأفراد الأمن.

وهذه الأرقام هي من تقديم الحكومة.

إن الأفراد المختطفين يُستخدمون كالعملاء التي تُصرف بغية تحرير أعضاء الجماعات المسلحة الذين تحتجزهم الحكومة، وابتزاز الأموال أو الممتلكات، أو كمصدر للعمل بالسخرة - حفر الخنادق أو بناء حواجز قريبة من بؤر العنف. وهناك بعض الفئات الضعيفة، مثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو متعاطي المخدرات، يُجبرون على "التكفير عن ذنوبهم" كالعامل بالسخرة أو القتال في الخطوط الأمامية.

وبما أن الحكومة تستعيد المزيد من الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة، فيجب عليها أن تكفل التحقيق الكامل في جميع الفظائع المرتكبة، تحت طائلة التطبيق الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وللضمانات، التي تشمل تجنّب الأعمال الانتقامية. والادعاءات حول الاعتقالات التعسفية والانتهاكات على أيدي القوات الحكومية يتعين التحقيق فيها واتخاذ إجراءات بشأنها على وجه السرعة وبصورة حاسمة.

وأود إبلاغ المجلس بأن مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تلقى كتابا أبيض عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، أعدّه الاتحاد الروسي وهو يشمل الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٤، ونحن نعكف على مراجعته حاليا. بعض الحالات ظهرت بالفعل في تقارير سابقة أصدرتها بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان. وأكرر القول إن حكومة أوكرانيا ينبغي أن تحقق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، حسبما أوصت به البعثة.

وفي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، تتكثف المضايقات وأعمال التمييز ضد مواطنين أوكرانيين، وتثار القرم، وممثلي الأقليات الدينية، ومجموعات الأقليات بصورة عامة، والنشطاء الذين عارضوا الاستفتاء المؤرخ ١٦ آذار/مارس في المنطقة. ويقدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن أكثر من ١٥ ٢٠٠ شخص قد غادروا شبه جزيرة القرم، في حين يواصل عشرات آلاف الأشخاص الفرار من القتال الدائر في الشرق، مما يصل بالعدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا في أوكرانيا إلى أكثر من ١١٧ ٩١٠ أشخاص، وفقا للمفوضية، بحلول ٥ آب/أغسطس. ويفصّل التقرير عددا من التوصيات إلى الحكومة لأغراض معالجة مسائل معلقة.

إن قدرة الأوكرانيين على ممارسة حرياتهم في التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والحركة، والدين أو

يكون تصرفهما متناسبا، وأن يتخذا الاحتياطات اللازمة لتجنب مصرع المدنيين وإصابتهم بجروح. وإلاّ فسوف يتعرضان للمساءلة عن الخسائر التي كان يمكن تفاديها.

وتقدّر بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية أنه بدءا من تاريخ اندلاع المعارك في منتصف نيسان/أبريل إلى ٧ آب/أغسطس، قُتل أكثر من ١ ٥٤٣ شخصا في الشرق، بمن فيهم مدنيون، وأفراد عسكريون، وأفراد من الجماعات المسلحة. وهناك ما لا يقل عن ٣٩٣ ٤ شخصا تأكدت إصابتهم بجروح؛ أمّا العدد الحقيقي فمن المرجح أن يكون أعلى بكثير.

ولقد بدأ بعض النازحين داخليا بالعودة إلى الأراضي الواقعة في الشرق، حيث استعادت الحكومة الأوكرانية السيطرة عليها. وقامت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان بزيارة سلوفيانسك في وقت سابق من هذا الأسبوع، ويسرني إبلاغكم بأن الحياة في تلك المدينة تعود إلى طبيعتها. فإمدادات المياه والكهرباء والغاز قد عادت بنسبة ٩٥ في المائة مما كانت عليه سابقا، وعاد الأطفال إلى رياض الأطفال.

المدينة لم تعد بحاجة إلى معونة إنسانية، وفقا لما قاله رئيس البلدية بالنيابة. ومع ذلك، تمّ اكتشاف مثير للقلق في سلوفيانسك عندما عُثر على مقبرة جماعية تضم ١٤ جثة، عُرف منها على الأقل اثنان هما من أعضاء إحدى الكنائس الإنجيلية المحلية في تلك المدينة وكانا تعرّضا للختف. بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان تكلمت مع والد الشخصين اللذين جرى تحديدهما، فقال إن أعضاء الجماعات المسلحة هددت الكنيسة في عدد من المناسبات قبل أن يخطف رجال مسلحون أربعة من أعضاء الكنيسة في ٨ حزيران/يونيه بعد انتهاء القداس وخروجهم منها. وإلى حين استخراج الجثث في ٢٤ تموز/يوليه، لم يكن يُعرف شيء عن مكان وجودهم.

ومن المحتم مساعدة أطراف الصراع، بغية إيجاد طريقة للخروج من هذه الأزمة القاتلة التي يحتمل أن تكون أكثر تفجيروا. وأرحب باقتراح الرئيس الأوكراني الذي يقضي بإجراء جولة جديدة من المحادثات لإيجاد سبيل يؤدي إلى استعادة العمل بوقف إطلاق النار. لقد انعقد أول اجتماع في مينسك بتاريخ ٣١ تموز/يوليه، حيث تم التوصل إلى اتفاقات هامة لتأمين موقع تحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية، والإفراج عن عدد كبير من الرهائن الذين تحتجزهم المجموعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، حتى لو يتم حل الأزمة الحالية يوماً، فإنّ الندوب النفسية العميقة ستبقى. وقد مُزق نسيج المجتمع إرباً بالعنف والقتال المستمرين والجاريين. والمعلومات الخاطئة التي يجري نشرها تبني روايات خلافية، وتُصلّب عناد الشعب وتعمّق الانقسامات الاجتماعية. وسكان المناطق الشرقية المتضررون بالاقتتال المطوّل، ولا سيما الأطفال، قد يحتاجون إلى مساعدة نفسية لكي يُشفوا ويعيدوا بناء حياتهم. وآخرون كثيرون، مثل ضحايا التعذيب والرهائن السابقين، وبخاصة أولئك الذين احتُجزوا لفترات طويلة، سيحتاجون إلى مساعدة لكي يتعافوا.

وهناك حاجة واضحة إلى خطة عمل وطنية متعددة السنوات لحقوق الإنسان في أوكرانيا، تستند إلى توصيات آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأعمال بعثة رصد حقوق الإنسان. ومن المهم للغاية أن تكون التوصيات الواردة في مُرفق التقرير جزءاً من برنامج إصلاحية أوسع، لأنّ المجتمع الدولي وأوكرانيا يُحضّران لمؤتمر رئيسي للمانحين في وقت لاحق في الخريف.

وكما يشير التقرير، يتعين على الحكومة أن تعالج بجدية المشاكل النهجية الأوسع التي تواجه البلد، مثل الفساد في ما يتعلق بالحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تؤكد استعدادها للعمل مع الحكومة على هذه المسائل.

المعتقد، فضلاً عن حقوقهم السياسية، قد تأثرت تأثراً شديداً بفعل الأزمة الحالية. ففي الشرق، هذه الحقوق مقيدة تماماً من قبل الجماعات المسلحة. وفي لحظة هامة، أفادت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان أنه بتاريخ ١ آب/أغسطس، تمكّن المقيمون في سيفيرودونيتسك - وهي مدينة استعادتها القوات الأوكرانية في ٢٢ تموز/يوليه - من التجمع علناً وبسرعة في الساحة المركزية للتعبير عن الدعم لأوكرانيا. وكان هذا التجمع هو الأول الذي سُمح به منذ آذار/مارس.

ومع ذلك، ثمة اتجاهات مثيرة للقلق تتضمن التصعيد في الخطابات المفعمة بالكراهية، لا سيما في وسائل الإعلام الاجتماعية، وعدداً من الحوادث التي تستهدف البنوك والشركات الروسية على أرض الواقع يُزعم أنها تمّول الإرهاب. وتعرضت حرية التعبير أيضاً للهجوم، وبخاصة في الشرق، حيث جرت محاولات للتلاعب بوسائل الإعلام، لا سيما المؤثرة منها في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

وكان يُطلب إلى الصحفيين في لوهانسك الاجتماع مع القيادة السياسية للجماعات المسلحة كل يوم اثنين لمناقشة ما يتعين تغطيته وكيف، أمّا الذين لم يمثلوا منهم فكانوا يتعرضون للتهديد والخطر وتدمير معداتهم. وما يسمى بوزير الدفاع في جمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة ذاتياً قد منع الصحفيين ومصورى الفيديو والمصورين من التقاط الصور وتسجيل أشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية، وحرّمهم من العمل في مناطق القتال، وعلى مقربة من الأهداف العسكرية. نتيجة لذلك، يتعرض عدد من الصحفيين، بمن فيهم العاملون في وسائل الإعلام الأجنبية، لمضايقات.

إن التعامل مع الصحفيين الأوكرانيين يتم على نحو أكثر قسوة. وفي هذا الصدد، ألاحظ مع القلق اختطاف منتج ميداني محلي يعمل لصالح شبكة سي إن إن، حيث جرى أخذه من فندق في دونيتسك بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه، واحتجز لمدة أربعة أيام، وتعرّض للضرب المبرّح، واتّهم بأنه جاسوس أوكراني.

وهذه البعثات تسجّل الانتهاكات التي لا تُحصى والمستمرة لحقوق الإنسان من قِبَل الانفصاليين المسلحين المدعومين من روسيا، الذين في ظل الذرائع الزائفة المتعلقة بتقرير المصير وانتهاكات حقوق الأقليات، وجَّهوا صفعة إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان في المنطقة، لأنهم ماضون في جهودهم لتقويض سيادة أوكرانيا وتدمير سلامتها الإقليمية.

وكما ذكر الأمين العام المساعد للتو، يسود عهد من الخوف والرعب في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. وآخر تقرير يشير أيضا إلى أنَّ القانون والنظام قد تهاويا في تلك المناطق. فقد حلت في الحقيقة سيادة البندقية محل سيادة القانون. والتفاصيل التي يقدمها التقرير تكشف الطبيعة الحقيقية للانفصاليين المقاتلين وقادتهم المستوردين، الذين سعت في هذه القاعة راعيَّتهم الرئيسية، روسيا، مراراً وتكراراً، إلى تصويرهم بصفتهن مجرد محتجين سلميين.

والأنشطة البارزة لأولئك الذين يُدعون محتجين سلميين، كما يشير التقرير، تشمل التخويف، عمليات الاختطاف، الاحتجاز غير الشرعي، التعذيب وسوء المعاملة، فضلا عن الاستهداف المتعمد للمرافق العامة الحيوية، والفساد غير المشروع والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة، والسطو على المصارف والاعتداءات على مناجم الفحم. وحتى تاريخه، تبقى ١٠٤ أبنية خاضعة لسيطرة تلك الجماعات المسلحة غير الشرعية. وهذا المباني المحتلة بصورة غير مشروعة تُستخدم غالبا لاعتقال وتعذيب الناشطين المدنيين والصحفيين والمعارضين السياسيين.

لقد استولى الانفصاليون المسلحون على المستودعات والمصانع، مستخدمين المباني كمعسكرات للتدريب أو ورشات لتصليح المعدات العسكرية. وهذه الأعمال، فضلا عن التهديدات وأعمال الترويع، أدت إلى إقفال مصانع عديدة، مسببة تفشّي البطالة في المنطقة. وكما قال الأمين العام

لقد أدى المجتمع المدني دوراً حيويًا في أوكرانيا. ويوضح التقرير كيف أصبح المواطنون مشاركين في المجالات التي لم تستطع فيها حكومتهم الاستجابة بسرعة كافية، مثل استيعاب الأشخاص الفارين من القتال. وقد تُسهم الروح المدنية الجديدة في دفع المرحلة التالية من التغيير المطلوب إلحاح في أوكرانيا.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على ضرورة إيجاد حل سلمي للحالة الراهنة. ولا يمكننا أن نتحمّل انتظار يوم إضافي واحد حين يُقتل أو يُجرح ٥٠ شخصا على الأقل كل يوم. والثمن الذي يدفعه جميع الأوكرانيين نتيجة النزاع باهظ جدا. فالأوكرانيون والروسيون منهم في الشرق يفقدون حياتهم، لكنّ البلد كله يدفع ثمن النزاع نتيجة تدهور الخدمات الاجتماعية. والتداعيات السياسية والاقتصادية للنزاع تتجاوز حدود أوكرانيا، مؤثرة سلبيا على حقوق الإنسان في العالم أجمع، وما مأساة الطائفة المدنية سوى المثال الأكثر قوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية الموسّعة. إنّ وجود مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شرق أوكرانيا، وإعداد تقاريرهم من هناك يقيان أساسيين. فمثل هذه البعثات تسجّل الحقائق الميدانية وتُبلغ عنها، وتحدد الثغرات في سياسات الحكومة، وفي حال تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإنه يقدم توصيات هامة للحكومة الأوكرانية. ويتعين متابعة تلك التوصيات، بينما تتعهّد قيادة البلد بالإصلاحات الدستورية والإدارية الشاملة اللازمة لتعافي البلد بعد سنوات من الفساد والإهمال، فضلا عن تأثير الأزمة الراهنة.

وهناك جماعة مقاتلة غير شرعية، لا تُمثّل أحداً سوى نفسها، ويترأسها حملة جوازات سفر أجنبية، تنبثق سلطتهم الميدانية الوحيدة من البنادق التي يحملونها، تمنح نفسها سلطة إصدار وتنفيذ أحكام إعدام خارج النطاق القضائي على أرض محتلة بصورة غير شرعية. والمقابر الجماعية التي اكتُشفت مؤخراً في مناطق حررتها القوات الأوكرانية دليل مأساوي على مستوى الفوضى التي تتسم بها أعمال المتمردين.

وكما أفاد الأمين العام المساعد للتو، إن المتمردين المسلحين باتوا أفضل تسليحاً، ويستخدمون أسلحة ثقيلة، بما فيها قذائف الهاون، المدافع المضادة للطائرات والدبابات والمركبات المدرعة. وهم مستمرون في إسقاط الطائرات العمودية والحربية، حتى على ارتفاعات عالية، بما يشمل إسقاط طائرة عسكرية وطائرة نقل عمودية أوكرانيتين هذا الأسبوع.

وتشير المصادر الميدانية إلى توجّه في الأيام الماضية مفاده أنه حينما تنشر القوات الأوكرانية قوة كافية لتشكيل خطر على المقاتلين، وتصبح في وضع يتيح لها توجيه ضربات ضد مواقعهم، فإن الجماعات المسلحة غير الشرعية تُعيد انتشارها في بلدة مجاورة، معرضة السكان المدنيين لخطر القتال ومرغمة إياهم على الهروب، حين يثبتون مركبات مدرعة ومدافع ومنصات إطلاق صواريخ غراد في مناطق سكنية.

لقد انتهك المتمرّدون تكراراً جهود الحكومة لإرساء وقف لإطلاق النار أو إيجاد ممرات إنسانية. وبينما تسارع روسيا إلى إلقاء اللوم على السلطات الأوكرانية، فإننا ما فتئنا ننتظر أن نسمع إدانة وحيدة من روسيا لأعمال المتمردين المتهوّرة، بما فيها ما يتعلق بموقع تحطم الطائرة المدنية الماليزية. وإننا نتفق مع الأمين المساعد اتفاقاً كاملاً على أهمية تحقيق شامل ومستقل في حادث التحطم وضرورة مساءلة المسؤولين عنه.

وقد أكّدت تقارير بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحقائق المتعلقة بتنقل الأفراد المسلحين

المساعد للتو، لقد اختطف الانفصاليون نحو ٩٢٥ شخصاً، تبقى أماكن وجود ٤٦٥ شخصاً منهم غير معروفة. وفي هذا الأسبوع تماماً، أفيد عن ثلاثة موظفين لدى الصليب الأحمر اختطفوا ويجري احتجازهم من قبل المقاتلين المسلحين. ولم يُستنكر أبداً أي من هذه الأعمال، وجميعها انتهاكات واضحة وإجرامية لقانون حقوق الإنسان، من قبل روسيا التي سعت تكراراً بدل ذلك إلى إدانة المجلس لأوكرانيا على جهودها المشروعة لاستعادة القانون والنظام في شرق البلاد.

وكانت هناك تقارير جديدة في الأسبوعين الماضيين - وقد تكلم الأمين العام المساعد بإسهاب في هذا الصدد - عن حالة الصحفيين والوسائط الإعلامية. إذ فقد المزيد من الصحفيين أو تعرضوا للمضايقة في شرق أوكرانيا. والصحفيون الذين حاولوا نشر تقارير عن تحطم طائرة الرحلة إم إتش - ١٧، ومن بينهم مراسلو داغيتز نايتز، البي بي سي، دايلي بيست، نيوزأور، تايم وروسيا توداي، احتجزتهم العصابات المسلحة وضابقتهم.

واعتباراً من ١٥ تموز/يوليه، انتقل ٣٨١ ١٣ شخصاً من القرم ويُتوقع خلال السنة موجة جديدة من الأشخاص المشردين داخلياً، إضافة إلى أعدادهم الضخمة أصلاً. وتستمر المضايقات والتمييز ضد الأوكرانيين العرقيين وتثار القرم وممثلي الأقليات الدينية وسواها. وتبقى القيود على التنقل والحق في التجمع السلمي. فقد منعت السلطات الروسية المحتلة قائدي تثار القرم مصطفى دزيميليف ورفعت كوباروف من الدخول إلى وطنهما.

والسجلات المكتوبة لأوامر الإعدام، التي أجازها ووقعها شخصياً من يُسمّى القائد العام لجمهورية دونيتسك الشعبية غير الشرعية، إيغور غيركين، والمسمّى أيضاً ستريلكوف، وجلسات استماع المحاكم العسكرية التي نصّبت نفسها، والتي حكمت على أشخاص بالموت، وُجدت في سلفيانسك.

عن الواقع. من غير الواضح لنا الاقتراح المقدم من الرئيس بوروشينكو الذي يشيد به السيد سيمونوفيتش بشأن البدء بمحادثات لوقف إطلاق النار. لا نعرف شيئاً عن أي اقتراح من هذا القبيل.

علاوة على ذلك، أعلنت أمس السلطات الأوكرانية أنها كانت مقاطعة لنظام وقف إطلاق النار المنشأ عملاً بالقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) لتهئية الظروف اللازمة لإجراء تحقيق دولي موضوعي في مقتل الركاب الذين كانوا على متن طائرة الخطوط الجوية الماليزية، ونتيجة ذلك يواجه ذلك التحقيق مشاكل خطيرة.

الآن أعود إلى المسألة قيد المناقشة في هذه الجلسة.

إن مجلس الأمن لم يطلب تقريراً من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولذلك من ثمة ضرورة لأن تناقش المسألة، لا سيما أن التقرير لا شيء فيه يثير للاهتمام فقط من قبيل التأنق في الخطاب السياسي، حيث تم بدقة تشكيل الحقائق والاستنتاجات لكي تناسب مطلباً سياسياً معيناً. عند قراءة التقرير، فإن ما يبرز هو عدم وجود الشيء الذي ينبغي للمرء أن يتوقعه من المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ألا وهو حض الجانبيين على وقف جميع الأنشطة العسكرية، كما لو كان الحق في الحياة ليس حقاً رئيسياً لأي إنسان.

إن التقرير لم يترك مجالاً لإدانة حالات استخدام قوات الأمن الأوكرانية في المناطق المأهولة بالسكان، للمدفعية ومنظومات قاذفات صواريخ متعددة والقذائف الفوسفورية التي تخطرها الاتفاقيات الدولية. هل وردت في التقرير حتى إشارة عابرة إلى الوعد الذي قطعه أوكرانيا بعدم التفجير بالقنابل في منطقتي دونetsk ولوهانسك، وضمان أمنهما؟ لا شيء يقال فيما يتعلق بوعد منمق قطعه الرئيس بوروشينكو لسكان منطقتي دونetsk ولوهانسك عن هذا الموضوع بالذات؛ لا توجد أي إشارة إلى هذا الخرق الغادر للوعود.

عبر الحدود الروسية إلى أوكرانيا والعودة منها. وبدل أن تغلق روسيا حدودها أمام التنقلات غير المشروعة للمرتزقة والأسلحة، فإنها تستمر في إجراء المناورات الحربية على الحدود الشرقية لأوكرانيا. ومما يثير القلق أن أعداداً ضخمة من القوات الجاهزة للقتال والتسلح محتشدة مجدداً على الحدود الأوكرانية. والتصريحات الأخيرة لوزير الدفاع شويغو بشأن الاستعداد للقتال من جانب ما يُسمّى حفظة السلام الروسيين مثيرة أيضاً للقلق الشديد، وتطرح مجدداً أسئلة خطيرة بشأن النوايا الحقيقية لروسيا في المنطقة.

وليس أقل إثارة للقلق تصعيد روسيا المستمر لخطاب الحرب الباردة ضد أوروبا والغرب، والذي امتد الآن إلى جزاءات على استيراد المواد الغذائية، وهو ما سيؤثر بلا شك على السكان الروسيين أنفسهم. وهذه الأعمال جميعاً مناقضة تماماً لبناء الثقة ونزع فتيل التصعيد، اللذين تشتد الحاجة الماسة إليهما، واللذين دعا المجتمع الدولي إليهما تكراراً. وبينما يساورنا القلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في شرق أوكرانيا ومعاناة المدنيين - وقد تكلم الأمين العام المساعد عن ذلك بإسهاب - يتعين علينا أن نكون واضحين جداً. فالمدخل إلى إنهاء المعاناة في يد روسيا، ويتوقف على دعمها المستمر للجماعات الانفصالية غير الشرعية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود أن أبدأ بتعليقين استهلايين.

أولاً وقبل كل شيء، سأكون مقصراً إن لم أذكر هنا بأننا نعتبر من الخطأ تماماً اتخاذ القرار المتعلق بالهندسة والذي اتخذ خلال فترة ترميم قاعة مجلس الأمن. يتعين على السيد سيمونوفيتش عدم طمس الصورة التاريخية التي من خلالها يتعرف العالم على مجلس الأمن. ولا بد من تقويم ذلك الخطأ. ثانياً، نفهم أن لكل إنسان الحق في إجازة، بمن في ذلك السيد سيمونوفيتش. ومع ذلك، من الواضح أنه هنا قطع نفسه

إن تصعيد ما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب، مع ما أسفر عنه من سقوط العديد من الضحايا في صفوف السكان المدنيين، ما زال مستمرا. إذ أن قوات الأمن الأوكرانية تقصف الأحياء السكنية والهياكل الأساسية. ولا تلوح في الأفق بارقة أمل بوقف قصف مدينة غورلوفكا. تُوفي أمس خمسة أشخاص وأصيب ١٠ أشخاص بجراح؛ وأُحرقت كنيسة بالكامل؛ ودُمرت محطة للطاقة؛ وتعطلت إمدادات المياه. وجرى مرة أخرى صباح اليوم الخميس قصف مركز دونيتسك. وسقطت القذائف على جناح إدخال المرضى في أحد المستشفيات، وكذلك سقطت القنابل على بنايات سكنية عالية وعلى مرآب للحافلات. وبشكل عام تم تدمير ١٥٦ محطة لتوليد الطاقة، و ١٨ مرجلا، وسبعة خطوط غاز. ما تلك إلا أمثلة قليلة من كثيرة على تلك الأعمال.

إن الطلبات التي تقدمت بها روسيا إلى الهيئات المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بإجلاء الأطفال لم تحظ بأي رد من كييف. ما الذي يعتقده المدافعون عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة؟ ألا يستحق الأطفال توفير السلامة لهم؟

يوجد حاليا أكثر من ٨٢٠ ٠٠٠ أوكراني يلتصون المأوى في روسيا. وبلغ مجموع الطلبات بشأن تنظيم وضعهم ١٨٨ ٠٠٠. أقمنا في أراضينا ٦٤٣ ملجأ مؤقتا للذين ليس لهم مكان آخر يذهبون إليه. يوجد حاليا ٤٧ ٥٠٠ شخص هناك، من بينهم أكثر من ١٦ ٠٠٠ طفل.

يسدي التقرير الكثير من النصائح المفيدة إلى السلطات الأوكرانية. ويقترح إدماج من اقتلوا السكان المدنيين في جنوب - شرق أوكرانيا، في ما يسمى بكتائب المتطوعين، في القوات المسلحة الأوكرانية.

يجب القبض على المجرمين الذين يقومون حاليا بقتل النساء والأطفال وارتكاب انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة. ولكن بدلاً من هذا، يقترح التقرير أنه ينبغي إضفاء الشرعية عليهم. ربما يجدر بالمرء أيضا إضفاء الشرعية على المرتزقة الأجانب الذين يشاركون في ما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب، الأمر الذي لم تعد تخفيه السلطات الأوكرانية.

سأكون مقصراً إن لم أذكر الصورة المتحيزة جداً التي رسمها التقرير عن حالة الصحفيين. إذ أن التقرير يزعم أنه تم

ويدفع التقرير بفكرة مفادها أن أفراد تشكيلات الدفاع عن النفس هم المسؤولون عن كل شيء. وهم متهمون بعمل ل شيء يقل عن أكل لحوم البشر. على سبيل المثال، يرد في الفقرة ٥ من التقرير أن هذه التشكيلات كانت تستهدف عمدا الهياكل الأساسية ذات الأهمية الحاسمة. وبعبارة أخرى، فهم لا يطلقون النار على أنفسهم فقط، بل يفعلون ذلك عن عمد. ما الذي أدى إلى التوصل إلى تلك النتيجة الرائعة؟ فلماذا لا يوجد أي استنتاج مماثل فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها السلطات الأوكرانية التي تقوم بقصف منهجي للأحياء السكنية؟ في بعض الأحيان، نراهم من يوم إلى آخر يتقاتلون على نفس الهدف، على بناية شاهقة مدمرة تقريبا.

ثمة موضوع منفصل وهو حالة الأطفال. وفقا للمعلومات التي تلقيناها، هناك ١ ٢٢٣ طفلا يتيما موجودون في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. ووصف واضعو التقرير الجهود التي تبذلها تشكيلات الدفاع عن النفس بأنها تأخذ هؤلاء الأيتام إلى أماكن آمنة في الاتحاد الروسي كمحاولة لاختطافهم. ويتضمن التقرير

الأساسية. فهي تعتقل الناس من دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة، وتستخدم العنف ضد المعتقلين، وتستخدم أساليب التهريب والتهديد لانتزاع الشهادات من الشهود. إذا ما أخذنا في الاعتبار أن النظام القضائي مصاب بالشلل، ما هي التحقيقات التريهة التي يمكننا أن نتوقعها من أوكرانيا؟

إن حكومة أوكرانيا تتجاهل الالتزامات التي قطعتها، بما في ذلك تلك التي قطعت في إطار بيان جنيف الصادرة في ١٧ نيسان/أبريل. إن عملية الإصلاح الدستوري في أوكرانيا التي تنوخي اللامركزية في السلطة، وبسط سلطتها على المناطق وإعطاء مركز خاص للغة الروسية، يجري حالياً إرجائها إلى أجل غير مسمى. يدور الآن الحديث عن تعزيز السلطة الرئاسية التي تتناقض تماماً مع كان يطالب به المتظاهرون من منطقة الميدان الذين تحاول السلطات التخلص منهم. وهنا يأتي السؤال الذي يطرح نفسه، ما الذي كافح الناس من أجله؟

مرة أخرى، نود أن نبرز ضرر المحاولات الرامية إلى حسم الأزمة في أوكرانيا عن طريق العنف. ندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العسكرية في البلد، وإيجاد حل للمشاكل الإنسانية.

ثمة خطوة هامة جداً ينبغي أن تتمثل في بداية سريعة للإصلاحات الدستورية التي ينبغي أن تشمل جميع المناطق في أوكرانيا، وستكون مفتوحة كي تنظر فيها الجماهير. أما بالنسبة للتخمينات التي لا أساس لها الواردة في التقرير عن الحالة في شبه جزيرة القرم والتي هي جزء من الاتحاد الروسي، فهذا لا يمكن أن يكون موضوع مناقشة في جلسة اليوم المكرسة للحالة في أوكرانيا. أما وقد اتخذ سكان شبه جزيرة القرم قراراً تاريخياً بإعادة التوحيد مع روسيا، فقد جنبوا أنفسهم الأحوال التي تتكشف للجميع في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا.

السيد تشاويونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

احتجاز ممثل واحد فقط من وسائط الإعلام الروسية ثم أطلق الجيش الأوكراني سراحه، ولم تُقل حتى كلمة واحدة عن احتجاز وضرب الصحفيين العاملين في قناتي تلفزيون زفيزدا ولايف نيوز. والرواية التي نشرت مؤداها أن الصحفيين الروسين اللذين ماتوا ربما لقياً مصرعهما على أيدي تشكيلات الدفاع عن النفس غير صحيح.

أما فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، فلا يمكن للمرء أن يركز فقط على الأراضي الخاضعة لسيطرة تشكيلات الدفاع عن النفس التي إذا حكمنا عليها من خلال التقرير، فإنها تعاني من انعدام تام لسيادة القانون. هل هناك أي سيادة للقانون في بقية أوكرانيا؟ هناك إشارة عابرة في التقرير إلى عدد من الخطوات التي تهدف إلى حظر الحزب الشيوعي في أوكرانيا. يجري حالياً اضطهاد شديد للبرلمانيين المنتخبين بصورة شرعية، بما في ذلك مؤسسات إنفاذ القانون، بسبب قناعاتهم السياسية. وما تلك إلا خطوة أخرى نحو عقوبة منهجية يمارسها الذين جاؤوا إلى السلطة نتيجة لتمرّد مسلح ضد خصومهم السياسيين الذين شاءت الصدفة أنهم يمثلون الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد.

هناك مثال واضح على عدم احترام مبدأ سيادة القانون هو عدم إحراز تقدم في التحقيق في الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في الميدان وفي أوديسا وماريوبول. في البيئة الحالية التي يسودها الخوف، هل من المستغرب أن نجد أن مواطني أوديسا وغيرها من المدن لا يثقون بالمحققين الذين ترسلهم كييف ويرفضون التعاون معهم، حتى في الوقت الذي تختفي فيه المستندات المتعلقة بهذه الجرائم من دون أن تترك أي أثر؟ وهذا وارد ذكره في التقرير.

من الواضح، ومن المؤكد في التقرير أن القوات المسلحة، بما في ذلك أجهزة الأمن الأوكرانية، تتمتع الآن بسلطة لم يسبق لها مثيل، ومن الواضح أنها تنتهك حقوق الإنسان

نشكر السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. كما نشي على كامل أعضاء بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان الذين يواصلون أداء مهمتهم بدأب في تلك البيئة الصعبة.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، اجتمع المجلس ليناقدش الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.7234). وقد أعربنا عن قلقنا إزاء التطورات الأخيرة، بما في ذلك التزايد السريع في عدد اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن الحالة الإنسانية المتدهورة. أود أن أذكر بأنه، في الجلسة نفسها، اقترحت رواندا عقد جلسة شهرية في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في أوكرانيا"، من أجل تحقيق نظرة شاملة وإجراء تقييم منظم للأزمة في أوكرانيا، بدلا من النهج الحالي المجزأ والمخصص القائم على الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن.

إن التقرير قيد الاستعراض يقدم وصفا مرّوعا للحالة في شرق أوكرانيا. فمنذ نيسان/أبريل، قُتل أكثر من ١٥ ٠٠٠ من المدنيين الأبرياء وجرح ٤ ٠٠٠ شخص. وخلال خمسة أيام فقط - في الفترة بين ١٠ و ١٥ تموز/يوليه - قُتل نحو ٤٧٨ شخصا، من بينهم نساء وأطفال.

علاوة على ذلك، فإن السكان في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة يتعرضون للاختطاف والاحتجاز التعسفي والسخرة والتجنيد القسري والتحرش الجنسي والتعذيب والإعدام. ومن ناحية أخرى، يجد الأوكرانيون أنفسهم، بمن فيهم الأطفال، محاصرين بين معارك تجري بين جيشين لا يزالان ينشران الأسلحة الثقيلة، في تجاهل للأرواح البشرية، مما يلحق أضرار خطيرة بالبنية التحتية المدنية. ونتفق مع الرأي القائل بأن هذه قد ترقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتدين رواندا استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل الجماعات المسلحة، مثل الحادث الذي وقع في ١٤ حزيران/

ما برحت الصراعات المسلحة تتصاعد في شرق أوكرانيا، مما أسفر عن وقوع إصابات جسيمة وأضرار بالمتلكات. تشعر الصين بقلق بالغ إزاء الحالة.

في الصراعات المسلحة، فإن المدنيين أكثر الفئات هشاشة وضعفا. فقبل ثلاثة أيام، أطلع السيد غينغ، ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أعضاء المجلس هنا في هذه القاعة عن الحالة الإنسانية في أوكرانيا.

وينبغي للمجتمع الدولي دعوة جميع الأطراف إلى أن تتخذ، في أقرب وقت ممكن، الإجراءات الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة في أوكرانيا، وبناء الثقة المتبادلة وإيجاد حل سياسي للأزمة. وتتمثل الأولوية الآن في تنفيذ الوقف الفوري لإطلاق النار من خلال المشاورات السياسية وإجراء حوار شامل، وبناء على مبادرات مثل اتفاق جنيف، الدعم الكامل لدور الحوار وآلية الاتصال القائمين سعيًا إلى التوصل لحل سياسي شامل.

ولا يمكن حل الأزمة الأوكرانية إلا بالوسائل السياسية. وفي تلك العملية، يجب تلبية المطالبات المشروعة لجميع الأطراف والمجموعات الإثنية بصورة كاملة من أجل تحقيق توازن بين مصالح الجميع. على المجتمع الدولي أيضا أن يضطلع بدور بناء في السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة من خلال المشاركة بنشاط في مجال الوساطة، والضغط من أجل المحادثات، وتشجيع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار، وزيادة المشاركة، وتهيئة الظروف الخارجية المؤاتية لتفاعل مؤثر فيما بين جميع الأطراف.

تؤيد الصين جميع الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة والخروج من الأزمة وتعزيز إيجاد حل سياسي. ونحن على استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي من أجل القيام بدور فعال وبناء في هذا الصدد.

السيد ندوهونغيرهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما

أجل إيجاد حل دائم للأزمة، استنادا إلى خطة سلام الرئيس بوروشينكو. نحن لا نريد أن نجد أنفسنا في خضم أزمة أخرى طويلة الأمد، تُضاف إلى العديد من الأزمات الأخرى المدرجة بالفعل في جدول أعمال المجلس. ونحث جميع الأعضاء على أخذ حياة الأوكرانيين في عين الاعتبار، واستخدام أي تأثير قد يكون لهم من أجل تعزيز الحوار السياسي. ولا ينبغي أن يكون الفشل خيارنا الأول، لأن هذا من شأنه أن يقوّض مصداقية هذا الجهاز.

السيدة لو فراي دو إيلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):

أشكر السيد سيمونوفيتش على عرضه للتقرير الرابع لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا الذي لا يزال يشكل مصدرا أساسيا لمعلوماتنا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدنا الكامل للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجميع موظفي البعثة، الذين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ولا تزال الحالة الأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في دونيتسك ولوهانسك تتدهور بسبب أنشطة الجماعات الانفصالية المسلحة هناك. في شرق البلد، تضرر بجميع المدنيين الاعتقالات التعسفية، وحالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة، والخطاب الذي يحض على الكراهية - أي بكلمة واحدة، الإرهاب. ويفيد الذين يعودون بعد اختطافهم أنهم تعرّضوا للتعذيب من قبل الجماعات المسلحة. ويعتمد الانفصاليون استهداف البنية التحتية العامة للحد من حصول المدنيين على المياه والكهرباء والرعاية الطبية، وبالتالي زيادة الاحتياجات الإنسانية. وتتسبب أعمال القتال والتخويف في وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريدهم. والتقرير المعروض علينا يوضح هذه الحالة.

في شبه جزيرة القرم، يشيع الآن التمييز ويقع التتار ضحايا للمضايقة والتخويف، في حين أنه لا تزال إمكانية

يوني، حيث قتل شخصان وجرح ثمانية. ونحث جميع الأطراف المعنية على التصرف بشكل متناسب وحماية المدنيين على سبيل الأولوية. إن مسألة الاختطاف والاحتجاز تنير قلقا بالغا، حيث تُشير التقارير إلى أن أكثر من ٩٠٠ شخص قد تم اختطافهم منذ منتصف نيسان/أبريل، من بينهم عدد كبير من النساء والفتيات. ويبحث على القلق الشديد الاتجاه والنهج المتناميان اللذين تتبعهما الجماعات المسلحة، بما في ذلك الاختطاف والتعذيب. كما تثير القلق التقارير عن حالات الانتقام والاحتجاز غير القانوني من جانب الحكومة، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني لأحد الصحفيين الروس منذ وقت طويل وفي مكان معروف، وكذلك خطاب الكراهية المعادي للروس في وسائل التواصل الاجتماعي، واستهداف المصارف والمتاجر التي يملكها الروس. يجب التحقيق في جميع هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بدقة، ومحاسبة المسؤولين عنها. ونحث بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان والآلية الوقائية الوطنية، على مضاعفة جهودهما في ضمان دعم حقوق الإنسان واحترامها.

وفيما يتعلق بحادث تحطم طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية التي كانت تقوم بالرحلة إم إتش - ١٧، لا تزال رواندا تشعر بقلق عميق لأن التحقيق الجاري يعيقه القتال في موقع الحادث. ومن الضروري ضمان أقصى درجات الأمن للمحققين الدوليين لكي ينجزوا ولايتهم. ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الأسر لا تزال مكبلة لفقدان أحبائهم. ونحن مدينون لها بما تستحقه من احترام وكرامة. ويجب أن تُعاد فوراً رفات من لقوا حتفهم لإعادة دفنهم حسب الأصول، وأن تُحدد على وجه السرعة أسباب تحطم الطائرة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعوتنا إلى ضرورة احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وإقليميتها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار، وتهدئة الحالة والانخراط في حوار سياسي مفتوح من

الوصول إلى القرم غير متوفرة للجنة التحقيق، على الرغم من طلباتنا المتكررة.

إن للتشرد وعدم الاستقرار في شرق البلد، حيث توجد المراكز الصناعية الرئيسية، عواقب اقتصادية تؤثر على البلد بأسره.

والعنف يُوجج ويستدام من الخارج. وذكّرنا السيد سيمونوفيتش للتو بأن الجماعات المسلحة أكثر مهنية وتسليحا على نحو متزايد. وقيادتها تتألف في المقام الأول من أشخاص من الاتحاد الروسي الذين يبدو أنهم قاتلوا في الشيشان وفي ترانسنيستريا. ونستنكر وجود هذه العناصر الأجنبية، وندعو إلى الوقف الفوري للدعم الخارجي. ونحن ننضم إلى النداء الذي أطلقتته الحكومة الأوكرانية من أجل وقف تدفق الأسلحة والمقاتلين من روسيا.

وإننا نكرر دعوتنا إلى وقف القتال في شرق أوكرانيا، وإلى قيام الجماعات المسلحة بإلقاء أسلحتها وإخلاء جميع المباني العامة المحتلة بصورة غير مشروعة. يجب أن يشارك الإنفصاليون في عملية الحوار السياسي الذي يسمح لهم بالتعبير عن موقفهم بشكل قانوني وسلمي. ويقوم فريق الاتصال الثلاثي تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي في هذا الصدد لكي تتمكن السلطات الأوكرانية وتلك الجماعات من التوصل بصورة بناءة إلى وقف لإطلاق النار.

وإزاء هذه الحالة، تقع على عاتق الحكومة الأوكرانية مسؤولية اتخاذ تدابير ملائمة ومتناسبة، وفقا للمعايير الدولية

لمكافحة الجماعات المسلحة وحماية الأشخاص ومراقبة حدودها. وقد اتخذت بالفعل إجراءات لتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين طردوا بالقوة من ديارهم. وحيثما تستعيد كيف

السلطة تعمل مرة أخرى الخدمات الأساسية المقدمة للسكان، وتلاحظ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة الأشخاص المشردين. ونحن نشجع الحكومة الأوكرانية

على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة، وغيرها من الوكالات الإنسانية لتواصل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية. نرحب أيضا بتضامن المواطنين الأوكرانيين في مساعدة المشردين.

ولا بد من بذل قصارى الجهد لتشجيع العودة إلى الهدوء الذي هو شرط مسبق ضروري للشروع في الحوار السياسي. وينطوي ذلك، أولا وقبل كل شيء، وأكرر، على مراقبة الحدود الأوكرانية الروسية لكي يتوقف تدفق الأسلحة والأشخاص.

المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لدعم أوكرانيا في جهودها الحالية الرامية إلى استعادة وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونرحب بتنظيم الاتحاد الأوروبي، في بداية شهر تموز/يوليه، عقد اجتماع فريق الاتصال الرامي إلى تنسيق تقديم المساعدة الاقتصادية إلى أوكرانيا. وكانت الإجراءات الجديدة ضد روسيا - التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان وسويسرا - ضرورية. وهي تدلل على عزم المجتمع الدولي على دفع روسيا إلى العمل صوب تسوية سلمية للصراع.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أسفنا البالغ لأن المحققين في حادث تحطم الرحلة MH-17 لم يتمكنوا بعد من إنجاز مهمتهم على الرغم من الجهود التي تبذلها أستراليا وهولندا وماليزيا، بالتعاون الكامل مع السلطات الأوكرانية. وكما قالت السيدة بيلاي، ربما كنا بصدد جريمة حرب هنا، وينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان مساءلة أولئك المسؤولين عن أفعالهم. عموماً، ينبغي استخدام كل العناصر التي قد تجمعها لجنة التحقيق في الإجراءات القضائية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

ينعقد مجلس الأمن اليوم في أعقاب يوم حداد وطني في أستراليا أمس، تكريماً لذكرى كل الأستراليين الذين لقوا

الإنسان وما قاله الأمين العام المساعد سيمونوفيتش اليوم. تضمن التقرير روايتين. في معظم أنحاء أوكرانيا التي تسيطر عليها الحكومة، اتخذت الحكومة خطوات لإجراء إصلاحات دستورية وسياسية، بما في ذلك حماية حقوق الأقليات، وهناك تحرك ما صوب إرساء المساءلة. وقد بدأ الإصلاح القضائي أيضاً، وإن كان ذلك يحتاج إلى عمل كثير جداً. ولا تزال تلك خطوات لم تكتمل، لكنها تسير في الاتجاه الصحيح.

وعلى النقيض، يرسم التقرير صورة قاتمة لحالة حقوق الإنسان في الأجزاء التي يسيطر عليها الانفصاليون في أوكرانيا - الاختطاف والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء على أيدي المجموعات المسلحة، وأعداد متزايدة من القتلى من المدنيين، والاستهداف المتعمد من قبل المجموعات المسلحة للمرافق العامة الحيوية مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، والأعداد المتزايدة من النازحين داخلياً. لقد استولت تلك الجماعات المسلحة غير المشروعة على بعض الأراضي الأوكرانية من خلال وسائل عنيفة - وأنا أقتبس من الفقرة ٢٦ من التقرير - "التي فرضت على السكان عصراً من التخويف والترويع حفاظاً على سيطرتها". هذه الجماعات ليست لها أي شرعية؛ وتصرفاتها وخيمة العواقب. وفي المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون، كما يذكر التقرير، اختفت سيادة القانون وحلت محلها سيادة العنف. وهذه هي المرة الرابعة التي يتلقى المجلس تقريراً للأمم المتحدة يوثق هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. وهذا نمط مستمر، وفي بعض الأماكن الخاضعة لسيطرة الانفصاليين، ساءت الأوضاع بشكل ملحوظ. ويتصرف المسؤولون عن الانتهاكات بمنحى من العقاب. وهذا لا يمكن أن يستمر، وسيحاسبون على جرائمهم.

وما من بلد يمكن أن يقبل سيطرة المتمردين المسلحين بشكل غير مشروع على أجزاء من أراضيه. وفي هذه الظروف من استمرار زعزعة الاستقرار واستخدام القوة من جانب

حتفهم في حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية في الرحلة MH-17 فوق الأراضي التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرق أوكرانيا. تلك الجريمة النكراء التي أداها المجلس بالإجماع تذكراً بالعواقب المروعة للعنف في شرق أوكرانيا والأفعال المتعمدة من جانب الجماعات الانفصالية المسلحة. بل هي تذكراً لكل من يؤججون نيران الفرقة التي تغذي العنف بأنهم سيواجهون عواقب وخيمة واسعة النطاق، ولا يمكن توقعها في أحيان كثيرة.

في الأيام التالية لاتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) مباشرة، أنشئت بعثة دولية لحماية التحقيق، بقيادة هولندا، وبمشاركة استرالية وماليزية. وبالرغم من الترويع الذي يمارسه الانفصاليون والقيود التي كثيراً ما يفرضونها على الوصول إلى موقع الحادث، فقد تمكنت البعثة غير المسلحة من الوصول إليه في أكثر من مناسبة، وتمكنت من تحديد المكان واستعادة الرفات البشرية والأمتعة الشخصية وبعض الأدلة. لقد عملنا بسرعة ودقة في المجالات ذات الأولوية القصوى، وأتمت البعثة الجزء الجوهرى من عملها في الموقع في هذه المرحلة. وفي يوم الأربعاء، أعلنت هولندا عن سحب البعثة من الموقع. وعندما تتحسن ظروف الأمن والبحث، سنعود إلى هناك للتأكد من استعادة كل الرفات التي يمكن التعرف عليها.

والتحقيق في أسباب تحطم الطائرة سيستمر، بالطبع، بقيادة هيئة السلامة الهولندية مع مدخلات من منظمة الطيران المدني الدولي والشركاء الدوليين الآخرين. وسيجرى تحقيق مواز في المسؤولية الجنائية المحتملة عن إسقاط الطائرة الماليزية، ومرة أخرى، هذا جهد دولي ينسقه الهولنديون. ونتائج تلك التحقيقات ستكون عناصر أساسية في ضمان المساءلة، كما طالب بذلك القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، ولا بد أن تتعاون جميع الدول تعاوناً تاماً مع تلك الجهود.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء ما ورد بشأن أوكرانيا في التقرير الرابع لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق

ختاماً، إن حالة حقوق الإنسان، وإسقاط MH-17 والمعاناة الإنسانية للكثيرين كلها نتيجة لزعة الاستقرار المفتعل بشكل ممنهج في شرق أوكرانيا. وكانت العواقب وخيمة على أوكرانيا وشعبها، امتدت الآن أيضاً إلى شعوب كثير من البلدان الأخرى التي فقدت مواطنيها. يجب أن تتوقف زعة الاستقرار هذه.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أنا، بدوري، أود أن أشكر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية الوافية جداً بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

لكسمبرغ تشاطر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان القلق العميق إزاء تهاوي سيادة القانون وتفاقم العنف في مناطق شرق أوكرانيا التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الانفصالية. والتقرير الذي يستند إلى العمل الدقيق لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان يكشف عن خطورة وحجم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها تلك الجماعات. إن اللجوء الممنهج إلى الترويع والاختطاف والاختفاء القسري والتجنيد القسري والسخرة والاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام والاعتقال وتدمير البنية التحتية المدنية إنما يث الرعب بين السكان. وضحايا تلك الأفعال الشنيعة ليسوا الأشخاص الذين يجاهرون بمعارضتهم للانفصاليين فحسب، ولكن أيضاً المواطنين العاديين والمعلمين والصحفيين والطلاب والنساء والأطفال. ويجب أن تتوقف تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا بد من تقديم أولئك الذين ارتكبوها إلى العدالة من أجل مساءلتهم عن أفعالهم.

إن الوضع يبعث على القلق بشكل خاص في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. والسكان محاصرون وسط تبادل إطلاق النار في الاشتباكات الكثيفة بين قوات الأمن الأوكرانية والجماعات المسلحة غير المشروعة، التي يتزايد تسليحها الثقيل

الانفصاليين، فإن السلطات الأوكرانية لها الحق في حماية مواطنيها واستعادة السيطرة على أراضيها السيادية. وبطبيعة الحال، يجب القيام بذلك بطريقة تتناسب مع الظروف، وعلى جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الإنساني الدولي. فمن الواضح تماماً أن حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في شرق أوكرانيا لن تتحسن إلا بوضع حد للتزاع. وهذا يتطلب أن تلقي الجماعات الانفصالية أسلحتها وتكف عن استخدام العنف ضد الدولة الأوكرانية.

كما يتطلب من روسيا وقف استفزازاتها وزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا واستخدام نفوذها الكبير لدى الانفصاليين لتهدة الوضع. لكن روسيا لم تفعل ذلك. ولم تتخذ أي إجراء للسيطرة على حدودها. فتدفق الأسلحة والمقاتلين لا يزال مستمراً من روسيا إلى شرق أوكرانيا، مما يؤجج التزاع. وتكس القوت الروسية على الحدود الأوكرانية، والمناورات العسكرية الروسية في المنطقة والنشر السريع لقدرات عسكرية جديدة ومتطورة ليس من شأنه إلا زيادة حدة زعة الاستقرار في شرق أوكرانيا. هناك شواغل جادة على نطاق واسع بين بلدان المنطقة وحول العالم بشأن التأهب العسكري الروسي - وهو ما يبدو أقرب إلى التأهب القتالي فعلاً. وما يزيد من مخاوفنا محاولات روسيا إيجاد حالة لتبرير التدخل في شرق أوكرانيا، وهذه حالة احتيالية لخدمة مصالح ذاتية. والمشاكل الإنسانية في شرق أوكرانيا إنما هي نتيجة لعدم الاستقرار والتزاع أثرت بشكل متعمد من قبل الجماعات المسلحة وبدعم من روسيا. وأدى ذلك حتماً إلى الوضع الإنساني المتدهور في شرق أوكرانيا، ولكن عملياً يقتصر ذلك على المناطق التي استولى عليها الانفصاليون، ولم يمتد بالتأكيد إلى نطاق ما يفهم بالأزمة الإنسانية. روسيا يمكن أن تسهم بشكل أجدى في تخفيف حدة الموقف من خلال وقف دعمها للجماعات الانفصالية والتأثير عليها لانهاء التزاع.

وعلى الصعيدين السياسي والدبلوماسي، فإنه ينبغي أن تُبذل جميع الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى تنفيذ خطة الرئيس بوروشينكو للسلام. وفي ذلك الصدد، فإن المحادثات التي بدأت بين أوكرانيا وروسيا في إطار فريق الاتصال الثلاثي الأطراف وتحت رعاية الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هامة للغاية. ويجب أن تستمر بغية التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن الإفراج عن الرهائن وإنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار. وتمثل بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي نشرت للتو في الموقعين الحدوديين الروسيين - في دونيتسك وغوكوفو - عنصراً إضافياً من شأنه أن يساعد على التخفيف من حدة التوترات. ويجب أن توقف روسيا من جانبها أيضاً أية أعمال من شأنها أن تعزز الاستقرار.

وأود أن أختتم بياني بذكر أمر ضروري: لكي نكرم ذكرى المئات من ضحايا النزاع في أوكرانيا - بمن في ذلك الـ ٢٩٨ شخصا الذين كانوا على متن الطائرة MH-17 التي أسقطت قبل ثلاثة أسابيع - فإنه يجب علينا مضاعفة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن، وفقاً لخطة الرئيس بوروشينكو للسلام.

نحن مدينون للملايين من المدنيين الذين يتطلعون إلى احترام حقوقهم الأساسية، وألا يكونوا ضحايا لنزاع يعود إلى عصر آخر.

السيد الخير (الأردن): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لقد أخذ الأردن علماً بنتائج التقرير الرابع لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، والتوصيات الواردة فيه. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام الرامية إلى إيجاد حل سلمي سياسي دائم للأزمة الأوكرانية. كما ندعو جميع الأطراف في أوكرانيا إلى

بشكل كبير. وتقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يشير إلى حالة استخدمت فيها المجموعات المسلحة غير المشروعة السكان المدنيين كدروع بشرية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن تلك المجموعات تتخذ مواقعها وتنفذ هجماتها من مناطق مكتظة بالسكان، مما يعرض أرواح السكان المدنيين للخطر.

وهذا سلوك غير مسؤول، وغير مقبول أيضاً. يجب على جميع الأطراف احترام القانون الإنساني الدولي.

ونغتني هذه الفرصة لندعو روسيا مرة أخرى إلى النأي بنفسها عن الجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق أوكرانيا، وأن تدين علناً انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها هذه الجماعات. ومن جانبها، يجب أن تنفذ أوكرانيا عملياتها بطريقة متناسبة وفقاً للمعايير الدولية، علاوة على كفالة حماية المدنيين.

ومن الناحية الإيجابية، فإن هناك تحسناً واضحاً في حالة حقوق الإنسان في المدن التي تم تحريرها من سيطرة الانفصاليين. ونحث السلطات الأوكرانية على الالتزام بتحسين حياة السكان المحليين، وخصوصاً عن طريق إعادة بناء الهياكل الأساسية واستعادة الخدمات الأساسية للسكان.

وينبغي ألا يؤدي بنا تدهور الوضع في شرق أوكرانيا إلى إغفال حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم. فما يزال شعب القرم، وخصوصاً الأوكرانيون وتتار القرم الذين يؤيدون الوحدة في أوكرانيا، يتعرضون للترهيب والتمييز. وما تزال الأقليات التي لم تغادر ديارها في شبه الجزيرة، تعيش في أجواء من الرعب. وتبين محنة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مدى مأساوية الأثر السلبي الناجم عن ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا بصورة غير شرعية. ووفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فقد توفي ٢٠ من المرضى منذ ١٠ حزيران/يونيه بسبب عدم توفر العلاج الطبي اللازم.

التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، وضمان حرية وسلامة دخول أعضائها إلى مختلف المواقع في أوكرانيا.

يعبر الأردن عن قلقه لما ورد في التقرير بشأن انتشار الفوضى والخوف والترهيب، بالإضافة إلى حالات الاعتقال والإعدام بين صفوف المدنيين في شرق أوكرانيا، مما أدى إلى نزوح عدد كبير منهم. لذا نؤكد على ضرورة حماية المدنيين من قبل الحكومة الأوكرانية وبالطرق التي تتماشى مع القانون الدولي والمعايير الإنسانية الدولية ذات الصلة. وندعو الأطراف إلى تجنب استهدافهم والامتناع عن القيام بعمليات انتقامية ضدهم، وضمان حماية فعالة للأطفال والفئات المستضعفة. ونكرر دعوتنا بحث الأطراف المؤثرة في أوكرانيا على ضرورة العمل لوقف حالة التدهور هذه بهدف خلق البيئة المحفزة للحلول السياسية للأزمة.

يرحب الأردن بالتقدم الذي أحرزته السلطات الأوكرانية في تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الثلاثة السابقة. وكما جاء في التقرير الأخير، نحث السلطات الأوكرانية على بذل المزيد من الجهود وتعزيز سيادة القانون وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام، والعمل على إصلاح القطاعات المدنية والأمنية المختلفة، وأيضاً العمل على الاستجابة لشواغل الأقليات والناطقين بغير اللغة الأوكرانية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي تعددي ينعم فيه الجميع بحقوقهم الكاملة.

يعبر الأردن عن قلقه حيال تدهور الوضع الأمني في شرق أوكرانيا، بما يؤثر على عملية التحقيق في موقع حادثة إسقاط الطائرة الماليزية. لذا نشدد على ضرورة التزام جميع الجهات المعنية بما ورد في قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي يطالب بوقف جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة المجاورة المحيطة بموقع الحادث لضمان أمن وسلامة التحقيق الدولي.

وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والتهدة، وعدم القيام بأية أعمال عدائية أو تحريضية، وتجنب خطابات

الكراهية والتضليل، علاوة على ضمان عودة المشردين إلى بيوتهم بأسرع وقت ممكن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، سيمونوفيتش، وفريقه على بحثهما الشامل الوارد في تقرير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

هذه فترة عصيبة للغاية بالنسبة لشعب أوكرانيا. فلا يجوز طرد الأفراد من منازلهم، ونحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا لمساعدة المشردين، بغض النظر عن المكان الذي فروا إليه. ولا يجوز إرغام السكان على الإقامة في أي مكان لا يستطيعون الحصول فيه على الأدوية الضرورية، ولا يحصلون فيه على المياه إلا لمدة ساعة واحدة فقط في اليوم.

وكما دأبنا على التوضيح طوال هذا النزاع، وإذ نكره اليوم، فإنه يجب أن تتخذ جميع الأطراف كل التحركات اللازمة للحيلولة دون حدوث الخسائر في أرواح المدنيين. ولا ريب أنه ينبغي التصدي للحالة الإنسانية، غير أن ذلك لا يمكن أن يحدث على يد أولئك الذين تسببوا بها. ولذلك السبب فإننا نرحب بأن الحكومة الأوكرانية قد أنشأت ممرات إنسانية تمكن من وصول المساعدات الضرورية إلى المحتاجين، علاوة على تمكين المدنيين من الخروج من المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون. وما تزال أوكرانيا تبذل جهوداً متضافرة ترمي إلى تلبية الاحتياجات المعقدة لحوالي ١١٧ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا. وإذ تفعل أوكرانيا ذلك، فإنها تعمل على نحو فعال مع المنظمات الإنسانية الدولية بهدف تقديم المساعدة.

وفي هذا الأسبوع، اقترحت روسيا إنشاء ممرات إنسانية لمساعدة السكان المتضررين في أوكرانيا. لكن المساعدات الإنسانية العاجلة في أوكرانيا ينبغي أن تتولى تقديمها المنظمات الإنسانية الدولية المستقلة وذات الخبرة الراسخة في هذا المجال. وينبغي ألا تقدمها روسيا. وبالنظر إلى أن أوكرانيا قد سمحت

للجماعات الإنسانية الدولية بتقديم المعونة داخل حدودها الإقليمية، فإنه ليس ثمة سبب منطقي يبرر سعي روسيا إلى القيام بذلك. وعليه، فإن أي تدخّل آخر أحادي الطابع من جانب روسيا في الأراضي الأوكرانية - بما في ذلك تحت ستار تقديم المساعدات الإنسانية - ليس مقبولا البتة، علاوة على أنه مثير للقلق الشديد، وسيُنظر إليه على أنه غزو لأوكرانيا.

ونرحب اليوم بالبيان الذي أدلت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذكرت فيه أنها بصدد دراسة إمكانية تقديم المزيد من الدعم في مناطق النزاع، وهو أمر يمكنها القيام به بمجرد وضع الطرائق اللازمة بالتعاون مع السلطات الأوكرانية، والأهم من ذلك هو أنه يمكنها القيام به متى توفرت لموظفي لجنة الصليب الأحمر الضمانات الأمنية التي هم بحاجة إليها من الانفصاليين المسلحين، وهي ما لم تساعد روسيا بعد على توفيرها.

إذا كانت روسيا تريد إرسال معونة إلى أولئك السكان، فأنا واثق من أن زملائي في المجلس يمكن أن يتخذوا خطوات سريعة تمكن إحدى منظمات المعونة الدولية المحايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من إيصال تلك المعونة بالنيابة عن روسيا.

في الأسابيع الأخيرة، زادت بصورة كبيرة في الواقع المساعدات العسكرية الروسية عبر الحدود للانفصاليين غير الشرعيين. ويتواصل تدفق الدبابات، ومركبات المشاة المقاتلة، ونظم قاذفات الصواريخ المتعددة والشاحنات المحملة بالذخائر إلى الانفصاليين، كما يجري تدريب المقاتلين الجدد داخل روسيا. وما برحت روسيا تتخذ من الإجراءات ما يؤدي إلى تصاعد الصراع، وتحشد المزيد من القوات بالقرب من الحدود، ودرست تدريبات عسكرية مكثفة هذا الأسبوع، وقصفت عبر الحدود أراضي أوكرانية ذات سيادة.

وربما يكون الأفطع هو أن روسيا قد ضاعفت دعمها للمتمردين ولما يقومون به من أعمال استفزازية بعد المذبحة

و نرحب اليوم بالبيان الذي أدلت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذكرت فيه أنها بصدد دراسة إمكانية تقديم المزيد من الدعم في مناطق النزاع، وهو أمر يمكنها القيام به بمجرد وضع الطرائق اللازمة بالتعاون مع السلطات الأوكرانية، والأهم من ذلك هو أنه يمكنها القيام به متى توفرت لموظفي لجنة الصليب الأحمر الضمانات الأمنية التي هم بحاجة إليها من الانفصاليين المسلحين، وهي ما لم تساعد روسيا بعد على توفيرها.

إذا كانت روسيا تريد إرسال معونة إلى أولئك السكان، فأنا واثق من أن زملائي في المجلس يمكن أن يتخذوا خطوات سريعة تمكن إحدى منظمات المعونة الدولية المحايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من إيصال تلك المعونة بالنيابة عن روسيا.

في الأسبوع الماضي طرح الروس مرة أخرى فكرة إرسال "حفظة سلام" روس إلى شرق أوكرانيا. وجود حفظة سلام روس في أوكرانيا قول يناقض آخره أوله. في كل مرحلة من مراحل الأزمة الراهنة عمد الروس إلى تقويض السلام، وليس بنائه. وإنه لأمر مقلق بشكل خاص في ظل ضم روسيا المزعوم لشبه جزيرة القرم، استناداً إلى نداءات وجهتها حكومة عميلة غير شرعية إلى روسيا لترسل قوات لاستعادة السلام. حفظة السلام محايدون، بينما روسيا تؤيد تأييداً تاماً الانفصاليين الروس المسلحين في الصراع.

لقد رأينا السلام الذي جاء به الاحتلال الروسي إلى شبه جزيرة القرم منذ ذلك الوقت. وكما يوضح آخر تقرير

عائق المجلس والمجتمع الدولي بأسره عن تلبية الاحتياجات الإنسانية المشروعة، والقيام بذلك على وجه الاستعجال، مع ضرورة التأكد من ألا يعيد التاريخ نفسه.

السيدة بايك جي - آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، السيد إيان سيمونوفيتش، على إحاطته.

كما نعرب عن تقديرنا للعمل المتفاني الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ونرحب بتقريرها الرابع، الذي يقدم تقييماً واضحاً للحالة على أرض الواقع. وكما يشير التقرير بالتفصيل، فإن استمرار العنف في شرق أوكرانيا قد أدى إلى تزايد عدد الخسائر البشرية، وإلى المزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان. ونحن نشعر بالانزعاج لأن الجماعات المسلحة غير المشروعة ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف، والاحتجاز التعسفي والتعذيب والمضايقات والقتل. ومما يثير الانزعاج بشكل خاص ما يشاع عن تشكيل محاكم عسكرية، وأوامر الإعدام التي تصدرها الجماعات المسلحة. يجب إجراء تحقيق شامل في كل المزايم المتعلقة بهذه الجرائم الشنيعة، ولا بد من محاسبة مرتكبيها.

وفي الوقت نفسه، من المقلق أن الحالة في الشرق باتت تؤثر الآن على منطقة الحدود في أوكرانيا، وترافق ذلك زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يفرون من المنطقة الشرقية. وكذلك تعمق الخطب التي تحرض على البغضاء الانقسامات بين المجتمعات المحلية وتؤجج التوتر.

في ظل هذه الحالة المضطربة، نعتقد أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو الوقف الفوري للأعمال العدائية كافة من خلال الحوار البناء. وتحقيقاً لذلك، من الأهمية بمكان أن تتفق جميع الأطراف على الوقف الفوري والحقيقي والدائم لإطلاق النار، انطلاقاً من الاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان المشترك الصادر في برلين.

المروعة التي نتجت عن إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية إم إتش - ١٧. يوم الأربعاء، اضطر المحققون الدوليون، مرة أخرى، لوقف عملهم في موقع تحطم الطائرة خشية أن يقعوا رهائن بأيدي الجماعات المسلحة غير المشروعة، وبسبب التهديد الناتج عن زيادة تركيز القوات الروسية في الجوار. وهذا أمر يؤسف له. وهو يشكل إهانة أخرى لكرامة الضحايا وأحبائهم، الذين يعانون أصلاً معاناة أكثر مما تستطيع أي أسرة تحملها. وهو انتهاك للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن، وللالتزام الموحد بالعدالة الذي يجسده القرار (٢٠١٤) ٢١٦٦. ويعوق الجهود الرامية إلى معاقبة المسؤولين عن تلك الجريمة البشعة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقرأ مقتطفات من تصريح أدلى به أحد كبار المسؤولين الروس:

”السكان انتابهم الهلع، وثمة عدد متزايد من اللاجئين الذين يحاولون الفرار للبقاء على قيد الحياة. وتلوح في الأفق بوادر كارثة إنسانية. ومنذ الأسبوع الماضي ما فتئ الاتحاد الروسي يستقبل اللاجئين. ومع ذلك فإن عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء لا يزالون هناك في منطقة الصراع. وتلك الظروف تملي علينا الخطوات المنطقية التي يجب أن نتخذها الآن.“

أدلى بتلك الملاحظات أحد كبار المسؤولين الروس في مجلس الأمن فيما يتعلق بمنطقة زرع فيها العنف انفصاليون تدعمهم روسيا. الفرق الوحيد أن تلك الملاحظات صدرت في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أي قبل ست سنوات من اليوم، والبلد الذي كان المسؤول الروسي يتكلم عنه لم يكن أوكرانيا بل جورجيا. وكانت مقاطعة أوسيتيا الجنوبية تقوم بالدور الذي تقوم به الآن منطقتا دونيتسك ولوهانسك. ونعلم جميعاً ما حدث بعد ذلك. وسواء في أوسيتيا الجنوبية، أو في شبه جزيرة القرم، أو الآن في شرق أوكرانيا، فإن هذه الكلمات تنذر بالقيام بعمل عسكري. وتقع المسؤولية على

الخلافات. لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. بدلا من ذلك، وكما لاحظنا منذ بدء الصراع، لن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم الحالة السياسية والإنسانية وإلى استمرار سقوط الضحايا في أوساط المدنيين الأبرياء. ومما لا شك فيه أن الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة السيطرة على الأراضي الواقعة تحت قبضة المتمردين تتسبب في تكلفة باهظة من حيث الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية. كما أنها أدت إلى تصاعد سريع في حدة الأعمال العدائية. ولذلك، فإننا نحث الحكومة على أن تكفل التطبيق الكامل للمعايير والضمانات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي مواجهة العدد المتزايد من الأشخاص المشردين داخليا، نحث جميع الأطراف على السماح بحرية الحركة الآمنة للسكان. كما أننا نكرر دعوتنا إلى إنشاء آلية تأهب فعالة من شأنها أن تخفف من الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها المشردون داخليا، خاصة مع حلول فصل الشتاء.

ينبغي لحكومة أوكرانيا أن تعمل بجد لإنشاء نظام تسجيل موحد للأشخاص المشردين داخليا، وتُعفي المساعدة الإنسانية من الضرائب. كما ينبغي لها أن تصادق على الاتفاق الجمركي بين الأمم المتحدة والحكومة، الذي من شأنه تيسير دخول العاملين في المجال الإنساني والسلع الإنسانية إلى المنطقة.

إنَّ على أطراف النزاع ممارسة ضبط النفس. وعليها احترام ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على أساس توافق الآراء، وإظهار الالتزام بالتسوية والسعي إلى تسوية شاملة بالوسائل السلمية. وإننا نؤكد دعوتنا الدول الأعضاء المؤثرة إلى العمل بجد واستخدام الوسائل الثنائية ومتعددة الأطراف في حل الأزمة.

وينبغي للمجتمع الدولي من جهته أن يفعل المزيد لتعزيز السلام والحوار. وفي هذا الصدد، ننوّه بمشاركة الأمم المتحدة المُجدية والحماسية في الجهود لإعادة إحلال النظام والاستقرار في أوكرانيا. وينبغي له أن يواصل القيام بدور محوري في حل

وفي الوقت نفسه، يجب أن تلقي الجماعات المسلحة غير القانونية أسلحتها وتكف عن الأعمال الاستفزازية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في أوكرانيا. نحن نؤيد الدور الحاسم الذي يضطلع به فريق الاتصال الثلاثي، وبعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الحدود الروسية - الأوكرانية في وقف تصعيد التوتر وهيئة الظروف اللازمة للدخول في عملية سياسية.

وقبل أن أختتم بياني، نوجه مرة أخرى الانتباه إلى أهمية إجراء تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل في إسقاط طائرة الرحلة إم إتش - ١٧ التابعة لشركة الخطوط الجوية الماليزية. ويجب أن تمثل جميع الأطراف المعنية لالتزاماتها بموجب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وأن تتعاون تتعاوناً كاملاً مع التحقيق.

وعلى الرغم من استمرار التوترات على أرض الواقع، ما زلنا نعتقد أن الحل السياسي ضروري ويمكن تحقيقه. ويجب ألا نضيّع أي لحظة. بهذا الشعور المشترك بالإلحاح، نحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على مواصلة بذل قصارى جهدها للتوصل إلى حل سياسي سلمي.

السيد آدامو (نيجريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، السيد إيان سيمونوفيتش، على إحاطته.

يقدم التقرير الرابع لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا صورة مقلقة لتدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من البلد. يقدم التقرير بيانا تفصيليا لانهيار المرافق العامة بصورة واسعة النطاق، فضلا عن التزوح الجماعي للمواطنين. وتشير الاشتباكات المكثفة بين الجيش الأوكراني وقوات المتمردين خلال الأيام القليلة الماضية إلى انهيار سيادة القانون، الأمر الذي أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وللتصدي للحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا، لا بد من أن ينخرط أطراف النزاع في حوار مباشر بهدف تسوية

الحالة الإنسانية. وحصول الخسائر البشرية تزداد مع كل مواجهة عنيفة، وحالة المدنيين الباقين في مناطق القتال مثيرة للقلق الشديد. ووفاة ٢٩٨ شخصاً نتيجة إسقاط رحلة شركة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في ١٧ تموز/يوليه يمكن أن تشكل جريمة حرب، كما قال للتو الأمين العام المساعد سيمونوفيتش. ونذكر أن مجلس الأمن طلب في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) مساءلة أولئك المسؤولين عن أعمالهم.

وانتهكات حقوق الإنسان المبيّنة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مُقلقة جداً. وحالات الاختطاف، الاحتجاز غير المشروع، التعذيب، القتل، الإعدام، والابتزاز وتدمير الممتلكات غير مبررة. وعلى الرغم من دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الوقاية والحماية الفعّاليتين لحقوق الإنسان، بما يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضمان تمتّع جميع الأوكرانيين بها، بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية واللغوية ومجموعاتهم الثقافية والدينية وموقعهم في البلد، يبدو أن انتهاكات حقوق الإنسان قد أصبحت متواصلة. يجب أن يكون هناك تحقيق متعمق في تلك الانتهاكات وسوق مرتكبيها إلى العدالة.

والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك عالية جداً، وإمكانية إيجاد وسيلة سلمية للخروج من الأزمة تخضع للظروف بشكل متزايد. وكلما انقضى مزيد من الوقت، باتت الجراح أعمق، والمصالحة اللازمة لسلام دائم أكثر صعوبة.

وبعد أن تكلمت عن الحالة الإنسانية في آخر جلسة للمجلس (انظر S/PV.7234)، لن أكرّر ما قلناه آنذاك عن أوكرانيا، بل سأقتصر على تأكيد الدعوة الملحة إلى الاحترام الشديد للالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق المتضررة من العنف. وكما أشير في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يتعين على جميع المشاركين في الأعمال العدائية

الأزمة، ونيجيريا تدعم جميع الجهود التي من شأنها أن تؤدي إلى تهدئة التوترات وتدفع الأطراف نحو التسوية السلمية.

وعلى صعيد التأثير الاقتصادي للأزمة، نلاحظ الأثر الخانق للكساد في دونيتسك ولوهانسك، الذي إذا لم يُعالج بشكل ملائم، يمكن أن يكون له تأثير حاد على بقية البلد. فقد تأثرت بشكل حاد المنطقة التي هي مركز المؤسسات الصناعية والتعدينية. وهناك مصانع ومشاريع أقفلت أبوابها. وتضررت المرافق العامة واستهلكت احتياطات الغاز، وهناك نقص في المياه والإمدادات الطبية. ومهمة إعادة البناء ستكون مضيئة جداً حقاً، وبخاصة في ضوء الانحسار الاقتصادي الذي يحتاجه البلد حالياً.

إنّ التحديات التي تواجه حكومة أوكرانيا هائلة. وليس من زيادة التشديد على التوق إلى استعادة القانون والنظام والأمن، من جهة، والمهمة الشاقة المتمثلة في مكافحة الجماعات الانفصالية المسلحة، من جهة أخرى. ونيجيريا تؤكد مجدداً أنه ما من شيء يمكنه أن يشكل فرصة لإصلاح الحالة الإنسانية سوى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الحوار. ولتلك الغاية، نعتقد أن التوصيات الواردة في التقرير، التي أكدت حتمية تكريس سيادة القانون والمساءلة وإقامة العدل، محورية لاستدامة السلام والأمن والتنمية في أوكرانيا.

السيد أوياراثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أودّ في البداية أن أشكر الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إيفان سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

إنّ التدهور المستمر لحالة الأمن وحقوق الإنسان في شرق أوكرانيا ما برح يشكل مصدر قلق كبير. فأعمال الجماعات المسلحة، والعدد المتزايد من الرجال المسلحين والأسلحة، بما يشمل الأسلحة الثقيلة، والأعمال أحادية الجانب، والقتال العنيف وانتهاكات حقوق الإنسان، التي يبدو أنها تتزايد، ما انفكت تؤجج دوامة العنف وتهدد بالمزيد من استفحال

إنَّ شيلي تؤكد قلقها بشأن حالة حقوق الإنسان في شرق أوكرانيا، ولا سيما في دونيتسك ولوهانسك، التي أوضحها تقرير بعثة الرصد التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة في ما يتعلق بمزاعم عمليات الاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري والأشكال الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات التي أضرت المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

وما قلته للتو يؤكد ضرورة إرساء سيادة القانون واحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢/٦٨ والقانون الدولي. وجميع الإجراءات التي تتخذها حكومة أوكرانيا في صون النظام العام في أراضيها على هذا الصعيد، يجب تنفيذها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وأن تكون متناسبة مع الحالة التي تواجهها.

وتؤكد شيلي دعمها القوي لدعوات السيد سيمونوفيتش لضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان في أوكرانيا. لذا، نعتقد أنه من الأساسي مواصلة العمل القيم الذي تنفذه بعثة رصد حقوق الإنسان في ذلك البلد.

نود أن نتطرق بإيجاز إلى إسقاط الرحلة الجوية MH-17 في ١٧ تموز/يوليه، فقط من قبيل التأكيد مجدداً على وجوب احترام وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه جميع الأطراف. ينبغي تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)؛ أنه يطالب بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية، بما فيها أنشطة الجماعات المسلحة، في المناطق المحيطة بموقع الحادث، من أجل ضمان الأمن لفريق التحقيق الدولي. ينبغي لجميع الأطراف الانصياع للرسالة الواضحة للمجلس.

نعتقد أن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ترتبط ارتباطاً مباشراً بتدهور الحالة الإنسانية التي أبلغنا عنها

أن يتصرفوا وفقاً لمبادئ التمييز والتناسب والحذر. إننا نؤكد أيضاً على ضرورة ضمان الظروف للمدنيين لكي يغادروا المناطق المتضررة بالقتال بين القوات الأوكرانية والجماعات المسلحة، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لتلبية الاحتياجات الملحة للمشردين، وضمان وصول المساعدة إلى أولئك المحتاجين إليها، بمن فيهم الموجودون في المناطق غير الخاضعة لسلطة الحكومة.

ختاماً، منذ أن بدأ المجلس التعامل مع الحالة في أوكرانيا، لم نشهد تقريباً سوى تدهورها الشديد والمستمر. لم يتمكن المجلس، إذ يتسم بالانقسامات العميقة بشأن المسألة من تقديم مساهمة حاسمة لتحقيق حل سياسي ودبلوماسي للأزمة. وعلاوة على ذلك، لم تثمر جهود الأمين العام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجهات الفاعلة الأخرى النتائج المتوقعة.

وتعتقد الأرجنتين أنه يتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته بمقتضى الميثاق وتيسير حل سياسي ودبلوماسي للحالة المثيرة للقلق الشديد التي تواجهها أوكرانيا. لكنّه لا يمكن هئية الظروف لبدء عملية الحوار الملحة إلا من خلال الدبلوماسية البناءة للجهات الفعالة الأكثر تأثيراً، وتفادي الخطاب العدائي، وجميع الأعمال أحادية الجانب وأي تدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً، وبالعامل لتهدئة الحالة، مع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وإننا نؤكد ضرورة تعزيز الجهود في هذا الصدد. ولتلك الغاية، من الأساسي لجميع الأطراف الفاعلة أن تبين الإرادة السياسية والافتناع بأن السبيل الوحيد المقبول هو الحوار، وأن اللجوء إلى العنف ليس خياراً. وإعلانات جنيف وبرلين ما برحت تشكل خريطة طريق للتقدم بعملية حوار وطني يعزز الثقة بين الفئات المختلفة، وتطمئن جميع الأوكرانيين في جميع أنحاء أوكرانيا إلى أن شواغلهم الرئيسية ستعالج.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نشكر السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية.

٢٢٢ حالة اختطاف وتعذيب في أوكرانيا خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وفقا للتقرير، وقع عدد كبير من حالات الاختفاء القسري وجرى تنفيذ عمليات إعدام قامت بها قوات الانفصاليين والقوات الحكومية، بالطبع يوجد أشخاص مشردون داخليا.

يعتقد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه يوجد حاليا ١١٧ ٠٠٠ شخص مشرد في أوكرانيا. وذكر السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في بيانه الذي أدلى به يوم الثلاثاء الماضي أنه يوجد أربعة ملايين شخص عرضة للخطر يعيشون في مناطق الصراع (انظر S/PV.7234). إن حالة الأطفال والأشخاص الضعفاء بشكل خاص تبعث على الجزع. وفي مواجهة هذه الكارثة الإنسانية، تحض تشاد المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللوجستية والمادية، والتقنية والمالية إلى الحكومة الأوكرانية، وكذلك إلى الوكالات الموجودة في الميدان لتلبية احتياجات السكان المشردين داخليا.

أما فيما يتعلق بالتحقيق في تحطم الرحلة الجوية MH-17 واتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالإجماع، فقد أعلنت هولندا يوم الأربعاء الماضي أنها بسبب القتال بالقرب من موقع الحادث ستعلق تقصي عملية البحث عن رفات الضحايا التي يضطلع بها منذ بضعة أيام نحو مائة من المحققين الهولنديين والأستراليين والماليين. وفي رأينا أن هذا الوضع غير مقبول لأسر الضحايا، ونهيب بجميع الأطراف احترام الإعلان المشترك الصادر عن فريق الاتصال الثلاثي الذي يتألف من ممثلين تابعين لروسيا، وأوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث قطعوا التزاما بالتمكين من الوصول إلى موقع تحطم الرحلة MH-17.

تحض تشاد جميع الأطراف على تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وعلى وقف إطلاق النار فوراً لضمان إمكانية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يوم الثلاثاء الماضي (انظر S/PV.7234). وهذا ناجم عن احتدام القتال في الميدان. نود أن نكرر النداء الذي وجهناه في السابق إلى الأطراف التي كانت تسعى إلى حل سلمي للأزمة من خلال الحوار السياسي المباشر، بأن تتصرف باعتدال ومن دون اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب يمكن أن تزيد من حدة التوتر، وأن تشارك في مبادرات الوساطة الدولية. ونقدر بشكل خاص الدور الذي تؤديه بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

مرة أخرى نكرر هنا امتناننا إلى سيمونوفيتش، مساعد الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية وأن أهنته على هذا التقرير الشهري الرابع لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ما فتئت تشاد تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في شرق أوكرانيا التي، كما أكدت التقارير، تدهورت، لا سيما في منطقتي دونيتسك ولوهانسك اللتين أصبحتا ساحة للصدامات المكثفة بين الانفصاليين والقوات الحكومية.

إن استخدام الأسلحة الثقيلة في المدن وحولها، وما نجم عن ذلك من تدمير واسع النطاق للأحياء السكنية ووقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين، وتدمير متعمد للمراكز الصحية والمباني العامة، وترك أحياء بأكملها غير قادرة على الوصول إلى الماء أو الخدمات الطبية، كلها تجعل الحياة مستحيلة بالنسبة لغير القادرين على الفرار من القتال. وهكذا يجد السكان المدنيون أنفسهم رهينة للعنف والأعمال القتالية.

تدين تشاد هذا العنف المتزايد وتحض قوات الحكومة والقوات الانفصالية على وقف جميع الأعمال القتالية فوراً، وممارسة ضبط النفس. وتعرب تشاد عن استيائها من الزيادة في عدد حالات الاختطاف والابتزاز والاحتجاز غير الشرعي. وأعلنت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أوكرانيا عن حدوث

كل هذه التجاوزات وكثير غيرها ترد في تقرير الأمم المتحدة. هذه ليست أفعال من يهتمون بحماية السكان المدنيين. إنها أفعال الأشرار المسلحين الذين يرتكبون أعمال العنف والاعتداءات. وكما وصفهم تقرير الأمم المتحدة، فإن أفراد تلك المجموعات يمارسون سلطتهم على السكان المدنيين بطريقة فظة ووحشية، أي "تعرض جميع السكان المدنيين للخطر".

بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان هذه، يبرز التقرير استهداف الانفصاليين بصورة متعمدة للمرافق العامة الحيوية، بما في ذلك إمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي. وبقيامهم بذلك، فإنهم يحرمون الناس الذين تحت سيطرتهم من الحصول على الخدمات الأساسية. ونرحب بالإجراءات العاجلة التي تتخذها الحكومة الأوكرانية لاستعادة هذه الخدمات في المناطق المحررة.

ومن هنا، إذا كان أفراد هذه المجموعات المسلحة لا يدافعون عن مصالح الشعب الذي يزعمون أنهم يمثلونهم، فلا بد من طرح السؤال التالي: مصالح من تلك التي يدافعون عنها؟ ويجب أن نسأل أيضا، لماذا يواصل الاتحاد الروسي تقديم الدعم لهم. إن روسيا بتزويدها لهم بالأسلحة والتدريب والأفراد، إنما تعمل على إذكاء لبيب معاناة السكان الأبرياء، نفس الناس الذين يزعمون بأنهم يهتمون بهم اهتماما عظيما.

طيلة هذه الأزمة، ما برحت روسيا تتصرف بانتهاك للقانون الدولي ولقانون حقوق الإنسان، وانتهاك أهدافها المعلنة. كانت لدى روسيا أوقات كثيرة أتاحت لها فيها الفرصة لتغيير موقفها، عندما رفض ١٠٠ بلد الضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم، وعندما انتخبت أوكرانيا رئيسا جديدا لا يمكن التشكيك في شرعيته، وعندما أزھقت ٢٩٨ روحا بريئة نتيجة إسقاط الرحلة الجوية MH-17. بعد تلك الأحداث التاريخية، وعلى الرغم من استمرار روسيا في تأجيج الصراع على نحو متهور. وبينما نحن نتكلم هنا، تعمل روسيا على حشد قواتها

استئناف التحقيق. وأخيراً، نؤكد من جديد التزامنا بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا، ونكرر ندائنا لإجراء حوار سياسي شامل لحل الأزمة الأوكرانية بطريقة سلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلى الآن ببيان بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة.

أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره الأخير عن أوكرانيا. يمكنني أن أفهم سبب عدم رغبة السفير شوركين في مناقشة مجلس الأمن لتقرير في الأمم المتحدة هذا، لأنه يقدم أدلة دامغة على مزيد من الانتهاكات المروعة التي ارتكبتها المجموعات المسلحة الموالية لروسيا ضد السكان المدنيين في شرق أوكرانيا. كذلك يعترف التقرير بالحق المشروع لأوكرانيا وبواجبها السيادي في استعادة القانون والنظام وحماية مواطنيها.

نتشاطر رأي الأمم المتحدة ومفاده أنه يجب استخدام القوة بصورة متناسبة وفي امتثال كامل للقانون المحلي والقانون الدولي. نرحب بالتزام أوكرانيا بهذه المبادئ الهامة، وهو التزام واضح ولا لبس فيها.

ثمة استنتاج عارم يمكن استخلاصه من هذا التقرير ألا وهو أن هذه المجموعات المسلحة لا يمكنها أن تدعي بأنها تعمل من أجل الدفاع عن السكان المدنيين، نفس السكان التي ترتكب بحقهم أبشع انتهاكات حقوق الإنسان. فهي تقوم باختطاف النساء والأطفال من أجل ابتزاز المال من أعضاء أسرهم. إنها تستخدم المدنيين في عمل السخرة ودروعا بشرية. وتعرض على السكان المحليين أما أن يختاروا بين القتال في الخطوط الأمامية، أو أن يواجهوا الاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة. وتقوم تلك المجموعات باختطاف الناس لأنهم فقط مصابون بمرض فيروس نقص المناعة البشرية، وتقول لهم بأنه يجب عليهم "أن يغسلوا الشعور بالذنب بالدم".

على الحدود الأوكرانية. فقد وصل إلى تلك الحدود ٨٠٠٠ جندي إضافي منذ ١١ تموز/يوليه. ويتمركز الكثير منهم في منطقة القرم التي تم ضمها بصورة غير مشروعة.

نسمع الآن أن روسيا على استعداد للتدخل لأسباب إنسانية للتخفيف من المعاناة التي هي من صنعها. وهذا أمر ليس له ما يبرره تماماً. فروسيا هي المشكلة وليست الحل.

كما عرفنا من الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وقت سابق من هذا الأسبوع، فإن الأمم المتحدة بالفعل منهمكة تماماً بالمسألة. إن وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونسيف، موجودة في الميدان وتعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية من أجل دعم الاستجابة الإنسانية بقيادة أوكرانيا. غير أن روسيا بدلاً من دعمها لهذا الجهد، تهدد بالقيام بعمل أحادي الجانب.

وإذا أرادت موسكو الإسهام، يمكنها أن تقوم بأمرين على الفور: أولاً، يمكن أن تساعد في تمويل أنشطة الأمم المتحدة؛ ثانياً، يمكنها أن توقف دعمها للجماعات المسلحة غير الشرعية. هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن لسكان شرق أوكرانيا من خلاله العودة إلى ممارسة حياتهم اليومية خالية من الخوف من الترويع والعنف الذي وصفه التقرير.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد بافيلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية اليوم. وأوكرانيا تقدر إسهامه المهم هو وفريقه.

يكشف أحدث تقرير للبعثة الطابع الحقيقي للمنظمات الإجرامية التي ترتكب انتهاكات فظيعة ضد مواطنينا. فهناك

قرى وبلدات بأكملها تستخدم كدروع بشرية. ويقوم مسلحون بخطف المدنيين لغرض الحصول على فدية أو مبادلتهم أو استخدامهم كأيدي عاملة؛ وفي حالات أخرى، فإنهم يمارسون التعذيب والقتل.

كيف تساعد تلك الجرائم المواطنين الذين يزعمون أنهم يمثلونهم؟ إن أساليبهم ليست إلا إرهاب، ما يهدد حياة وصحة ورفاه مواطنينا. ومن واجب الحكومة حماية مواطنينا. وهذا هو الهدف الأسمى من عملية أوكرانيا ضد الإرهابيين - الإرهابيين الذين رفضوا الانخراط في حوار سياسي، الإرهابيين الذين يقودهم أجناب يعملون في جهاز المخابرات للاتحاد الروسي.

وكما يبين تقرير بعثة المراقبة بوضوح أن الاحتلال الروسي للقرم أدى إلى التحرش والتمييز ضد العرقية الأوكرانية وتنازل القرم وأعضاء الأقليات الدينية والناشطين الذين يعارضون ما يسمى استفتاء القرم في ١٦ آذار/مارس. وحالات الاختفاء مستمرة حتى الآن، والصحف الأوكرانية وصحف تنازل القرم معرضة للتهديد بالإيقاف. إننا نشعر بقلق عميق لإزاء الانتهاكات. ونؤكد أن روسيا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية عن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات لسكان القرم. ومن جانبنا، فإن حكومة أوكرانيا ستبذل كل الجهود الممكنة لحماية حقوق وحريات مواطنينا في الأراضي المحتلة.

إن أوكرانيا لن تتسامح إزاء القضايا ذات الدوافع السياسية ضد نادبة سافتشينكو وخمسة أعضاء آخرين من الجيش، تلك أمثلة حية لإهمال روسيا معايير حقوق الإنسان. والادعاءات ضد مواطنينا ليست لها أسس قانونية وتستخدم كأدوات للضغط والاستغلال السياسي.

ليست هناك أزمة إنسانية في أوكرانيا. إلا أن تزايد عدد المشردين داخلياً من شبه جزيرة القرم ومنطقتي لوهانسك ودونيتسك أمر يبعث على القلق. وفي الوقت نفسه، فإن

مصادقية المعلومات بشأن ذلك العدد الكبير من اللاجئين من أوكرانيا إلى روسيا التي قدمتها السلطات الروسية أمر مشكوك في صحته جداً ويحتاج إلى تقييم الخبراء الدوليين.

وحكومة أوكرانيا تقبل التوصيات الواردة في تقرير بعثة المراقبة. وأوكرانيا مستعدة لمواصلة تطوير وتعميق التعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان، مع مراعاة جميع احتياجات السكان في كل منطقة من بلادنا.

ونحن نسلم تماماً بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في بلدنا. والرئيس بتروروشينكو في خطابه في الجمعية التأسيسية للمجلس الوطني للإصلاح أمس قال إن الحرب لا يمكن أن تكون ذريعة لعدم الإصلاح. ونرى أن اتفاق الانتساب الذي وقع مؤخراً مع الاتحاد الأوروبي وثيقة متكاملة توفر إطاراً للإصلاح في أوكرانيا.

والتحقيق الناجح في قضايا بارزة، مثل انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاحتجاجات في ميدان الاستقلال والمأساة في أوديسا، هو مما يشرف قيادة أوكرانيا وسيبقى بمثابة أولوية قصوى. ووكالة إنفاذ القانون في أوكرانيا سوف تتعاون بالكامل مع بعثة الأمم المتحدة في رصد عملية ذلك التحقيق.

إن اسقاط الطائرة الماليزية أثناء الرحلة MH-17 مأساة قد تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وربما ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. وحكومة أوكرانيا تبذل كل جهد ممكن لضمان إجراء تحقيق دولي نزيه في الحادث، وفقاً للقرار

٢١٦٦ (٢٠١٤). ونكرر دعوتنا لروسيا لاستخدام نفوذها لدى الجماعات المسلحة غير المشروعة لكي تسمح لفريق التحقيق الدولي بالوصول الكامل بلا عائق إلى موقع الحادث.

ولدينا أدلة قاطعة على أن الطائرة في رحلتها رقم MH-17 قد أسقطت من قبل إرهابيين تدعمهم روسيا بصاروخ بوك جرى تسليمه من روسيا. واستخباراتنا أكدت ذلك - باعتراض المكالمات الهاتفية للإرهابيين، كما أكدته صور الأقمار الصناعية.

ختاماً، أود أن أقول فحسب إن الوضع على الحدود الأوكرانية/الروسية لا يزال متوتراً للغاية. وروسيا تواصل حشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا وقصف المستوطنات ومواقع قوات مكافحة الإرهاب الأوكرانية القريبة من الحدود. كما أن طائرات عسكرية روسية وطائرات بدون طيار تنتهك المجال الجوي لأوكرانيا يومياً. وهناك أسباب وجيهة لتوقع غزو مفتوح وواسع النطاق من جانب القوات الروسية لأوكرانيا، تحت ستار عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نريد أن نؤكد أنه لا يمكن لأي قوات روسية دخول أراضي أوكرانيا دون موافقة السلطات الأوكرانية. وأي قوات روسية تدخل أراضي أوكرانيا ستعتبر في حكم المعتدية وتعامل وفقاً لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.